ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تضع الحكومة إعتبارات العدالة الاجتماعية على رأس أولوياتها باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتثبيت الدولة المصرية ولتحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمستدام؛ والسعى نحو جعل الاقتصاد المصري أكثر قدرة على الإنتاج وعلى دمج أكبر عدد ممكن من المواطنين في سوق العمل وفي عملية الإنتاج بما يكفل لهم نصيباً عادلاً ولائقاً من الدخل. ولعل المشروعات القومية التي يتم إطلاقها في الصعيد والوادي الجديد والساحل الشمالي الغربي وقناة السويس وسيناء، هي المدخل السليم لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن جغرافياً والذي يضمن توزيعاً عادلاً وآنياً لثمار النمو الاقتصادي. وبالإضافة لتلك المشروعات، فإن الحكومة تضع بعين الإعتبار الإهتمام برفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية والسعى نحو زيادة الإستثمارات فى البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة، بما يسهم فى تحقيق تغيير إيجابى ملموس فى الحياة اليومية للمواطن المصرى.

وهو ما تعكسه أحدث الأرقام خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٥ من خلال قيام وزارة المالية بتوجيه مزيد من الموارد لبرامج الحماية الإجتماعية ومن أهمها إرتفع الإنفاق على دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ٧,٢% ليصل إلى ٢٣ مليار جنيه، ودعم الكهرباء بـ١٦,٧% ليحقق ٢٤ مليار جنيه، وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٣٢,٢% لتصل ٣٦,٦ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٧,٥% محققا ٣٦,٦ مليار جنيه، وإرتفاع المنفق على شراء السلع والخدمات بنسبة ١٢,٨% مسجلا نحو ٢١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وعلى جانب الإيرادات، تشير أحدث المؤشرات إلى وجود تحسن فى نمو الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٣,٧% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق لتحقق ٢١٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ويأتى ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٥,٧% لتحقق ١٠٠ مليار جنيه، وإرتفاع حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٣٠,٢% لتحقق ٢٠ مليار جنيه؛ حيث كانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

وفقاً لأحدث بيان صحفي قدمه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فقد حقق **الناتج المحلى الإجمالى** معدل نمو يصل إلى ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٥,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ متأثراً بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. أظهرت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٣% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥,٦% خلال الربع الأول من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام استقر عند ٤,٢ نقطة مئوية. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى

معدل النمو لتسجل نحو ١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى قدره ٠,٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى السابق.

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧,٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بنحو ١٨,١% مسجلا ١٩٨٦,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقابل ١٧,٤% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٦,٩% ليسجل نحو ٢٠٥٠,٣ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥,٦% (محققاً ١٩٦٨,٦ مليار جنيه) فى فبراير ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث انخفض بنحو ١٩٥,٤% على أساس سنوى ليسجل قيمة بالسالب للشهر الخامس على التوالى والتى بلغت ٦٣,٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل انخفاض اقل قدره ١٦٥,٢% ليسجل -٤٥,٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

على نحو آخر، إرتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ مسجلاً ١٠,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ٩% خلال شهر مارس ٢٠١٦، ولكنه قد تباطئ مقارنة بـ١١% المعدل المحقق خلال شهر ابريل ٢٠١٥؛ وتأتى تلك التطورات في الأساس في ضوء إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) ليسجل نحو ١٢,٧%، مقارنة بـ١٢,١% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى زيادة معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الأثاث والتجهيزات"، و"المطاعم والفنادق"، و"السلع والخدمات المتنوعة".**

أما بالنسبة **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥ فقد إنخفض ليسجل نحو ٩,٦%، مقارنة بـ١٠,٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٠,٧٥% و١١,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١١,٢٥%، **وسعرى الإئتمان والخصم** عند مستوى ١١,٢٥%. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٠ مايو ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ١١٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٩١,٨% من الناتج المحلى).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار (١,٠% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨,٩ مليار دولار (٢,٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤,٣ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٩,٢ مليار دولار (٢,٦% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بحوالي ٠,٨ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٣,٧ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,٥ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

وفقاً لأحدث بيان صحفي قدمه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فقد حقق الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو يصل إلى ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٥,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ متأثراً بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

أظهرت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٣% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥,٦% خلال الربع الأول من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام استقر عند ٤,٢ نقطة مئوية. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى قدره ٠,٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٢%، مقارنة بـ٣,٨% خلال الربع الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٥,٧% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨,٢% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات** بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٨,٧%خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ٠,٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -٢٥,٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٣,٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ١,٨ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ٦,٨% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة

إيجابى بلغ ١,٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ١,١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

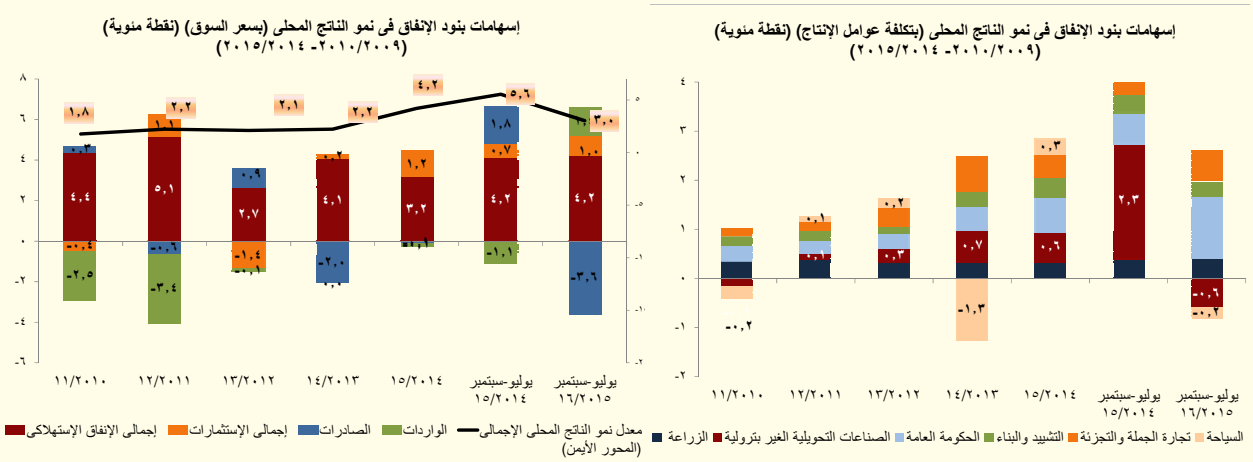

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها **قطاع الحكومة العامة** محققاً معدل نمو حقيقى بنحو ١٤,٤% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ١,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ٧,٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٤,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حقق أيضاً **قطاع الزراعة** معدل نمو قدره ٣% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع **الأنشطة العقارية** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٤,٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٩,٩% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ٨,٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,٥ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ٩,١% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو -٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة إيجابية بنحو ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٦؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٢٥٤,٩ مليار جنيه (٩,٢% من الناتج المحلى)، مقابل ٢١٨,٣ مليار جنيه (٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات فى ضوء إرتفاع جملة الإيرادات بنحو ٣,٢% مسجلة نحو ٢٩١,١ مليار جنيه (أو ما يعادل ١٠,٥% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٢٨٢,١ مليار جنيه (١١,٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٤/٢٠١٥. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٨,٧% لتحقق ٥٣٣,٣ مليار جنيه (١٩,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٩٠,٦ مليار جنيه (٢٠,٢% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٥/١٤
٢٥٤,٩ مليار جنيه (٩,٢% من الناتج المحلى)	٢١٨,٣ مليار جنيه (٩% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٢٩١,١ مليار جنيه (١٠,٥% من الناتج المحلى)	٢٨٢,١ مليار جنيه (١١,٦% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٥٣٣,٣ مليار جنيه (١٩,٢% من الناتج المحلى)	٤٩٠,٦ مليار جنيه (٢٠,٢% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٦

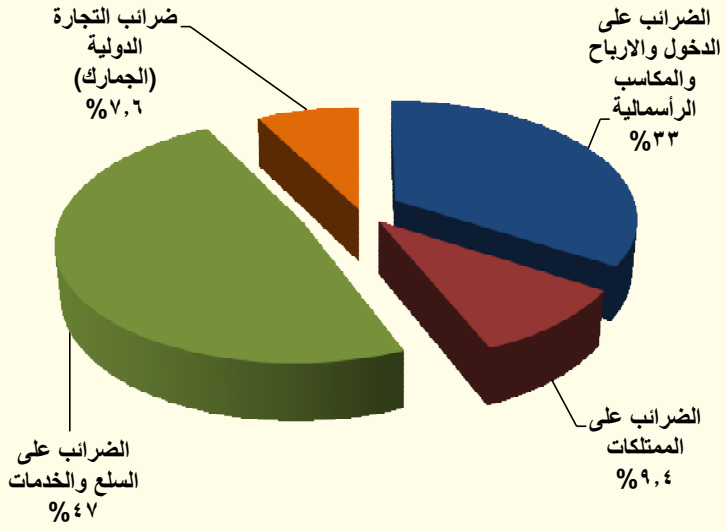

§ **على جانب الإيرادات،**

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٩ مليار جنيه (بنسبة ٣,٢%) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٦ لتسجل نحو ٢٩١,١ مليار جنيه، مقابل نحو ٢٨٢,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٧,٥ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣,٧%) لتسجل ٢١٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٠٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١,٥ مليار جنيه (بنسبة نمو ١,٩%) لتسجل نحو ٧٨,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٧٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٥,٧% لتحقق نحو ١٠٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٨٦,٤ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالاتصالات الدولية والمحلية وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر).

- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٣٠,٢% لتحقق ١٩,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى بنحو ٤ مليار جنيه لتحقق نحو ٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخل نحو ٧٠ مليار جنيه لتحقق معدل نمو منخفض بنحو ١٦,٧% خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٨٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء الإنخفاض فى الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. وعند إستبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد إرتفعت بنحو ١٥ مليار جنيه بنسبة ٥٣%. حيث إرتفعت الحصيلة من البنك المركزى (قيم منقولة و أرباح) بنسبة ١٦٢,٧%، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على عائد أذون وسندات الخزانة بنحو ٤,٣ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٨%. وعلى الجانب الآخر، فقد إرتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنسبة ١٨,٥% خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ١٦,٢ مليار جنيه لتحقق معدل نمو منخفض بنحو ١,٦ % خلال فترة الدراسة، مقابل ١٦,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٣,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٧%) لتحقق نحو ١٠٠ مليار جنيه (٣,٦% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٥,٣% لتحقق ٤١,١ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٢١,١% لتحقق ٣٤ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٢,٨% لتسجل نحو ٢٤,٧ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٦,٧% لتحقق نحو ١٠,٦ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٤٥,٩% لتحقق نحو ٧,٣ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤,٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٢%) لتحقق ١٩,٩ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩,٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٥,٨% لتحقق نحو ١٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ١,٧ مليار جنيه (بنسبة ١١,٩%) لتحقق نحو ١٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل نحو ١٤,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٢% لتحقق ١١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ٥ مليار جنيه (بنسبة ٥٣,٥%) لتسجل ١٤,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٤٤ مليار جنيه لتنخفض بنسبة ٢,٣% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٤٥,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إرتفعت العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١٣,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠٠,٩%) لتحقق نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ١,٣ مليار جنيه (بنسبة ٧٢,٢%) لتحقق ٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٣,٣ مليار جنيه لتنخفض بنحو ٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٧,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

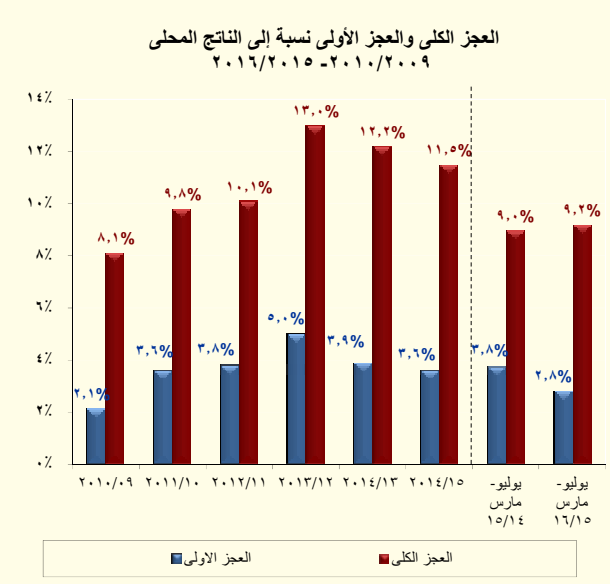

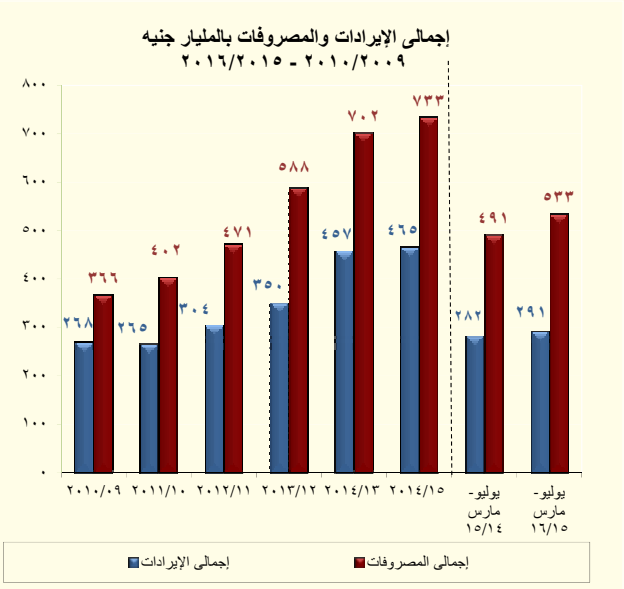

§ **أما على جانب المصروفات،**

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٥٣٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٩,٢% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء التطورات التالية:

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ١٢,٥ مليار جنيه بنسبة ٨,٧% (وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور لتبلغ نحو ١٥٥,٨ مليار جنيه (٥,٦% من الناتج المحلى).

- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٢,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٨%) ليحقق ٢١,٢ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنحو ٤٩,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٩,١%) لتصل إلى ١٧٦,٨ مليار جنيه (٦,٤% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٢,٥ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٧,٦% ليسجل نحو ٣٦,٦ مليار جنيه.
- بينما إنخفض **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنسبة ٢٠,٢% لتحقق ١٠٦,٤ مليار جنيه (٣,٨% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ١٣٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء الإنخفاض فى دعم السلع البترولية فى الأساس نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. بينما إرتفع انفاق الدعم على ما يلى خلال فترة الدراسة:

  إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٧,٢%) ليحقق ٢٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

  ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٧%) ليحقق ٢٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

  - كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٩,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٩%) ليحقق نحو ٤٢,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

  زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٨,٩ مليار جنيه (بنسبة ٣٢,٣%) ليصل إلى نحو ٣٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (اى حوالى ٩١,٨% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٣٦٨,٥ مليار جنيه (٨٥,٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥,٢مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابيا على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٧,٨ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٨,١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٣,٥% من الناتج المحلى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٣,٨ مليار دولار (٦,٧% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٥,٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

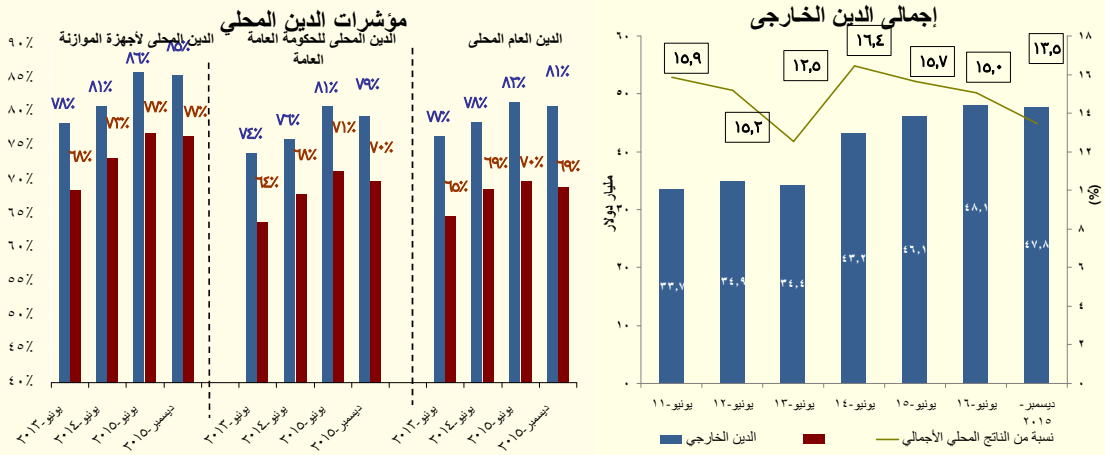

المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بنحو ١٨,١% مسجلا ١٩٨٦,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقابل ١٧,٤% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٦,٩% ليسجل نحو ٢٠٥٠,٣ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥,٦% (محققا ١٩٦٨,٦ مليار جنيه) فى فبراير ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث انخفض بنحو ١٩٥,٤% على أساس سنوى ليسجل قيمة بالسالب للشهر الخامس على التوالى والتى بلغت ٦٣,٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل انخفاض اقل قدره ١٦٥,٢% ليسجل -٤٥,٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٩,٦% (محققا ١٥٦٩,١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٣١% خلال الشهر السابق. تباطىء معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** بنحو ٣٠% (ليحقق ٨٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣٤,١% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** بـ١٥,٦% ليصل إلى ٦٨٥,٦ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ١٤,٥% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٣,١% خلال مارس ٢٠١٦، مقابل ١١,٤% خلال الشهر السابق، مما فاق تراجع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى بشكل طفيف ليسجل ٢٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٢,٥% خلال فبراير ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر مارس ٢٠١٦ بنحو ١٩٥,٤%، ليسجل قيمة بالسالب للشهر الخامس على التوالى، قدرها ٦٣,٥ مليار جنيه، مقابل انخفاض أقل قدره ١٦٥,٢% (ليسجل -٤٥,٩ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة

أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى**، حيث انخفض بنحو ٢١٧,٧% ليسجل -٤٠,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦٤,٤% (-٢٢,٧ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ١٧١,٨%، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٢٣,١ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بانخفاض أقل قدره ١٦٦,١% (مسجلاً -٢٣,٢ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل نحو ١٩,١% (محققاً ١٤٥٧,١ مليار جنيه) خلال مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ١٨% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية** بنحو ١٤,٣% (محققا ٧٥,٨ مليار جنيه) و٢٥,٤% (محققا ٢٣٨,٧ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٥,٤% و١٦%، على التوالى، خلال الشهر السابق. تباطىء معدل النمو السنوى **للودائع غير الجارية بالعملة المحلية** ليصل إلى ١٨,٢% (محققا ١١٤٢,٦ مليار جنيه) خلال شهر مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩,٢% خلال الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد تباطىء معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٥,٤% (محققاً ٥٢٩,٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٥,٩% خلال الشهر السابق، حيث تباطىء معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال شهر الدراسة ليسجل ٢٠,٤% (٢١٧,٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٥,٩% خلال الشهر السابق، مما فاق اثر ارتفاع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** حيث سجل ١٢,١% (٣١٢,١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٩,٧% خلال فبراير ٢٠١٦.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد تباطىء معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بنحو ٢٠,٧% فى نهاية يناير ٢٠١٦ ليسجل ١٩٢٣,٥ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٢,٧% خلال ديسمبر ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٤,١% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٣,٤% فى نهاية يناير ٢٠١٦ مسجلا ٧٩٧,٧ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٥,٨% خلال ديسمبر ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية يناير ٢٠١٦ بشكل طفيف لتصل إلى ٤١,٥%، مقارنة بـ٤١,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، ومقارنه بـ٤٠,٦% خلال شهر يناير ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر فبراير ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧,٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

إرتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ مسجلاً ١٠,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ٩% خلال شهر مارس ٢٠١٦، ولكنه قد تباطئ مقارنة بـ١١% المعدل المحقق خلال شهر ابريل ٢٠١٥؛ تأتى تلك التطورات في الأساس في ضوء إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) ليسجل نحو ١٢,٧%، مقارنة بـ١٢,١% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى زيادة معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتحقق ٥,٥% مقارنة بـ٠,١% الشهر السابق، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتحقق ١١,٢% مقابل ١٠,٦%، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٢٠% مقارنة

بـ١٨,٦% (في ضوء إرتفاع أسعار الوجبات الجاهزة بـ١٨,٦%)، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتحقق ٧% مقابل ٤,٦% (في ضوء إرتفاع أسعار العناية الشخصية بـ٢١%).

أما بالنسبة لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد إنخفض ليسجل نحو ٩,٦%، مقارنة بـ١٠,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

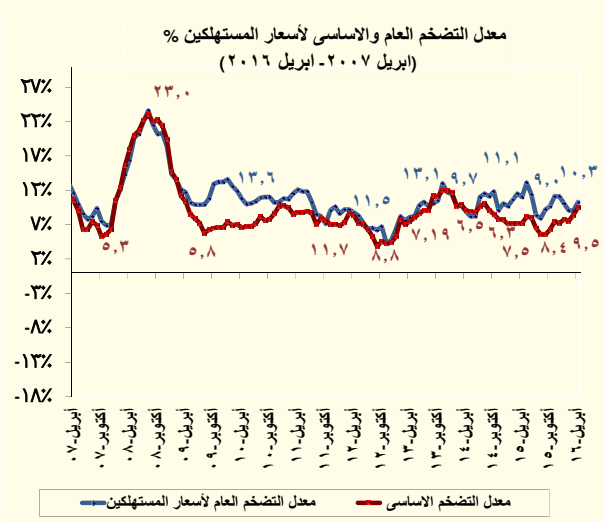

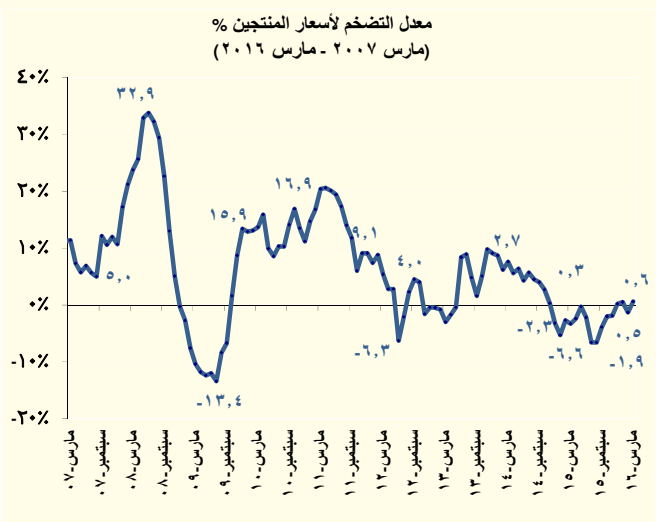

على نحو آخر، فقد إستمر **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** في الإرتفاع محققاً ١,٣% خلال شهر مارس ٢٠١٦ مقارنة بمعدل أكبر قليلاً بلغ نحو ١,٤% خلال الشهر السابق.

كما ارتفع **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[١] ليسجل نحو ٩,٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ ٨,٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٧,٢% المعدل المحقق خلال شهر ابريل ٢٠١٥. وقد حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى معدلاً مرتفعاً بلغ نحو ١,٢% خلال شهر الدراسة، مقارنة بمعدل أكبر بلغ نحو ١,٦% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع أسعار السلع الغذائية لتساهم بنسبة ٠,٧٣ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار كل من السلع الإستهلاكية والخدمات الأخرى لتساهم بنسبة ٠,٥٢ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٠,٧٥% و١١,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١١,٢٥%، **وسعرى الإئتمان والخصم** عند مستوى ١١,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٠ مايو ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ١١٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٣,١% ليسجل ٤٠٠,٥ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣,٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما انخفض أيضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣,٧% ليحقق ٧٤٨٣,٧ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ابريل ٢٠١٦ والذى بلغ ٧٧٧٣,٢ نقطة. كما تراجع مؤشر EGX-٧٠بشكل طفيف بنحو ٠,١٣% ليحقق ٣٧٣,٨ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٧٤,٣ نقطة فى نهاية ابريل ٢٠١٦.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار (١,٠% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨,٩ مليار دولار (٢,٥% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ٤,٣ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمى مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

- انخفض عجز **الميزان التجارى** بشكل طفيف ليصل إلى ١٩,٥ مليار دولار (٥,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز قدره ٢٠,٤ مليار دولار (٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول والسلع الأساسية الأخرى. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٢,٦% لتحقق ٢٨,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٣٢,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢٦% لتحقق ٩,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ٢,٢ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ٥١,٤% و٤٣,٤% خلال الربع الأول والربع الثانى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالى، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة الدراسة[٢].
- حقق **الميزان الخدمى** فائضاً قدره ٢,٢ مليار دولار (٠,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤,١ مليار دولار (١,٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٢٥,٥% لتصل إلى ٩,٣ مليار دولار خلال

٢/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٤,٤% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و٢٢% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ١٢,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٢,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤,٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية بـ٢٨,٣% لتصل إلى ٣٨,٣ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٣,٤ مليون ليلة خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- سجل **صافى التحويلات الرسمية** خلال فترة الدراسة نحو ٠,٠٣ مليار دولار، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ٢,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة – والذى تضمن ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٩,٢ مليار دولار (٢,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٠,٨ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٣,١ مليار دولار (٠,٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,٦ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٢,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٦ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٢,١ مليار دولار (٠,٦% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١,٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.
- ارتفاع صافى **الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٧,٨ مليار دولار (٢,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٠,٥ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٤,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بنحو ١,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٧ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,٥ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد تراجع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر فبراير ٢٠١٦ ليصل إلى ٠,٣٥ مليون سائح، مقابل ٠,٣٦ مليون سائح خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تراجع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ١,٨ مليون ليلة، مقابل ٢,٦ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.